IRI INTERNATIONAL REPUBLICAN INSTITUTE
Advancing Democracy Worldwide

نحن نشارك
لتنمية المجتمع المدني

ورقة سياسات بعنوان

أثر قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على المساءلة المجتمعية للمجالس المنتخبة عبر الوسائل الرقمية

يصدر عن
مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني
أيلول / سبتمبر 2023

مشروع شراكة مؤسسات المجتمع
المدني والجامعات والنواب في تعزيز
مشاركة المواطنين في صناعة القرار

ورقة سياسات بعنوان

أثر قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على المساءلة المجتمعية للمجالس المنتخبة عبر الوسائل الرقمية

فريق إعداد التقرير

محمود الصبيحات

مدير عام مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

د.مهند الخمايسة **د.عبدلله الزيود**

تصميم وإخراج فني

كمال قاسم

يصدر عن

مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

أيلول / سبتمبر 2023

© جميع الحقوق محفوظة لمركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني 2023

جدول
المحتويات

مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني 5

مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في

تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار 6

الشركاء 7

MERCI - IRI 7

الجامعة الهاشمية 7

اللجنة الاستشارية الخاصة بدعم عمل النواب في محافظة الزرقاء 7

المقدمة 8

مفهوم المساءلة المجتمعية 10

أهمية المساءلة المجتمعية 11

قانون الجرائم الإلكترونية الجديد 15

الفرق بين القانون الجديد والقانون القديم 15

الخاتمة و التوصيات 19

المراجع 20

مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

مؤسسة مجتمع مدني أردنية، غير حكومية، وغير ربحية، تأسست عام 2014 بجهود مجموعة من الشباب والنشطاء المدنيين الأردنيين في محافظة الزرقاء. يهدف مركز نحن نشارك إلى تعزيز مفاهيم المساءلة والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في الأردن، ضمن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث يعمل المركز على تعزيز الوعي المجتمعي حول قيم المدنية؛ كالحرية، والمساواة، والعدالة، والمشاركة الفضلى، كما تهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي بين أفراد المجتمع الأردني.

يؤمن مركز نحن نشارك بأهمية الاستثمار الصحيح في طاقة الشباب والمرأة وبأنّهما المحرك الأساسي لتطور المجتمعات، كما يؤمن بأنّ المشاركة الفعّالة هي الأساس في عملية التغيير للوصول إلى مجتمع ديمقراطي ومتماسك وفاعل، لذلك يقوم المركز من خلال نشاطاته المستمرة باستهداف الشباب والمرأة، ويحرص على أن يكون لهم دور حقيقي في رسم استراتيجيات وخطط المركز من خلال عقد جلسات نقاشية معهم لمناقشة التحديات المجتمعية، ووضع خطط وتصورات للطرق المثلى لحل هذه التحديات من وجهة نظر الشباب والمرأة.

بنى مركز نحن نشارك شبكة واسعة مع منظمات المجتمع المدني من خلال تشكيل تحالف «مشاركة» الذي يتكون من 34 مؤسسة من مختلف محافظات ومناطق الأردن، بما في ذلك المناطق الريفية، والنائية، والبادية، ومخيمات اللاجئين؛ لضمان التنفيذ الفعّال والمشاركة الشاملة للمجتمعات المحلية في مختلف التوزيعات الجغرافية والطبقات الاقتصادية.

مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار

يعد مشروع شراكة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنواب في تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار هو احد مشاريع مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني الذي سيساهم في دعم العمل النيابي تحت قبة البرلمان وفتح قنوات تواصل مابين البرلمانين في محافظة الزرقاء والمجتمع المحلي عن طريق إنشاء لجنة استشارية لدعم عمل النواب الرقابي والتشريعي وذلك بالشراكة مع الجامعة الهاشمية ومؤسسات المجتمع المدني في محافظة الزرقاء .

وينفذ المشروع من خلال مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني وبالشراكة مع الجامعة الهاشمية وبدعم من المعهد الجمهوري الدولي - واشنطن.

الشركاء

MERCI - IRI

المبادرة المدنية الإقليمية للشرق الأوسط (MERCI) التابعة للمعهد الجمهوري الدولي المتواجدة في ثمانية بلدان مستهدفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا,و يتم تمويل مشروع MERCI من قبل (Middle East Partnership Initiative MEPI) ، حيث تقوم هذه المبادرة على تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في الإدارة التنظيمية وإدارة المشاريع والإدارة المالية والتسويق والتوعية وتطوير الأعمال، كما و تعزز قدرات المنظمات على بناء الديمقراطية القوية المستدامة حيث يقوم فريق MERCI)) بعقد سلسله من المقابلات لتسلط الضوء على تجارب المستفيدين و قصص نجاح ,وأيضا سيساهم برنامج MERCI في التمكين الاقتصادي وإشراك الشباب في البلدان المستهدفة من خلال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى هذه التغييرات.

الجامعة الهاشمية

جامعة حكومية في الأردن ورائدة إقليمياً وعالمياً. تأسست عام 1995. تقع الجامعة في محافظة الزرقاء. يهدف إلى رفع مستوى البحث العلمي والدراسات العليا وتطوير المناهج وخلق بيئة جامعية تحفز على التميز والإبداع وروح القيادة ، وإعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على الإسهام بفاعلية في دعم العملية العلمية والعملية والتنموية واستدامتها. ، وخدمة المجتمع للنهوض به لمواكبة متطلبات القرن الحالي.

اللجنة الاستشارية الخاصة بدعم عمل النواب في محافظة الزرقاء

الرقم	الاسم
1	د. عبدلله الزيود - الجامعة الهاشمية
2	د. مهند الخمايسة - الجامعة الهاشمية
3	نايف جادلله - مكتب سعادة النائب رائد رباع
4	جهاد البدارنة - مكتب سعادة النائب د. هايل عياش
5	محمد الزيود - مكتب سعادة النائب عمر الزيود
6	سلمى الخلايلة - مكتب سعادة النائب علي سالم الخلايلة
7	منذر ابوغمار - مكتب سعادة النائب رهق الزواهرة

الرقم	الاسم
8	معصتم الغويري - مكتب سعادة النائب محمد موسى الغويري
9	هيثم الغويري - طالب من الجامعة الهاشمية
10	دعاء صدقة - طالب من الجامعة الهاشمية
11	عزالدين واياخ - مؤسسة مجتمع مدني
12	سالي ابو عبيد - مؤسسة مجتمع مدني
13	زيد الكور - مؤسسة مجتمع مدني
14	علاء زياد - مؤسسة مجتمع مدني
15	مرام الزيود - مؤسسة مجتمع مدني .

المقدمة

تعتبر المساءلة المجتمعية أحد أهم الأدوات التي تعكس طبيعة الدور الذي يمتلكه الأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة من أجل القيام بنوع من الرقابة على أعمال الحكومة ومؤسساتها، إذ أن مصطلح الحكم الرشيد والحكم الديمقراطي يجب أن يستوعب وجود آليات مختلفة تُساهم في تقييم مختلف السياسات العامة التي تقوم بها أجهزة الحكومة من أجل تقييم تلك السياسات من أجل تنوير الرأي العام حول مختلف القضايا التي تهم الأفراد وبالتالي؛ فإن ضمان حرية وقدرة الأفراد والمؤسسات على تلك المساءلة يؤدي إلى جو من القدرة على تصويب الأخطاء والعمل بروح ديمقراطية وصولاً إلى تحقيق غايات الدولة بمختلف مكوناتها.

تضمن العلاقة بين الأفراد والسلطة الحرية الكاملة لهؤلاء الأفراد أن يقوموا بدورهم في المساءلة المجتمعية بشتى الوسائل، إذ تمنح الدساتير والقوانين للشعوب القدرة على ذلك من خلال عدد من الآليات والأدوات مثل الانتخاب والمظاهرات والاعتصامات وغيرها من الأدوات التقليدية وغير التقليدية. وبسبب التطور العلمي والتكنولوجي وما أنتجته التكنولوجيا من أدوات؛ فقد ازدادت قدرة الأفراد على نقد السلطة ومساءلتها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتي تمكنت خلال فترة قصيرة من وجودها من خلق جو كبير من المساءلة المجتمعية تجاه السلطة وأجهزتها، ولعل هذه الأداة كان لها دور كبير في إيصال الأفكار والقدرة على جمع الناس ومخاطبتهم بسهولة وبخاصة خلال الفترة الأولى من أحداث الربيع العربي قبل أكثر من عقد من الزمن.

ويكمن الخلل في الكثير من الأحيان في عدم قدرة الأفراد على تطبيق المساءلة المجتمعية لأسباب مختلفة قد يكون التفاوت في خلفية الأفراد العلمية والأيدولوجية والتفاوت في المقدرة المعرفية لهؤلاء الأفراد وما إلى ذلك بالضعف الموجود عند الأفراد بعدم معرفتهم بحقوقهم الأساسية وحقهم بالقدرة على نقد السلطة ومحاسبتها بالطرق القانونية المشروعة بالإضافة إلى ذلك؛ يعكس الجو العام في الدولة أحياناً مدى قدرة الأفراد على تحقيق وتطبيق المساءلة المجتمعية إذ تضمن الدولة الديمقراطية لأفرادها الحرية في محاسبتها ومساءلتها بالطرق التقليدية والحديثة، وتسمح لهم بذلك بدون وجود «خطوط حمراء» كتلك الموجودة في الأنظمة غير الديمقراطية وهذا سبب كافٍ لعزوف العديد من عن القيام بدورهم في المساءلة المجتمعية للسلطة.

ويضمن الدستور الأردني للمواطنين الأردنيين الحق في ممارسة حقهم في المساءلة المجتمعية للسلطة والمجالس المنتخبة من قِبل هؤلاء المواطنين، إذ ينص الدستور على حرية الرأي والتعبير بشتى الطرق المشروعة. ولكن ذلك يبقى على الأغلب من الناحية النظرية ولا يعكس الجو الحقيقي الموجود والمُتاح للأفراد لممارسة حقهم في محاسبة ومساءلة المجالس التي قامت بانتخابها وخاصة مجلس النواب.. إذ عملت الحكومة مؤخراً على تقييد قدرة الأفراد على المساءلة من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وذلك بسن قانون جديد للجرائم الإلكترونية يرى فيه المعارضين للقانون بأنه تراجع من السلطة السياسية في الأردن وتقييد لقدرة المواطنين على المساءلة المجتمعية وذلك لما يتضمنه من تشريعات وعقوبات على المخالفين للقانون.

ولأن المساءلة المجتمعية للمجالس المنتخبة هي أداة هامة من أجل محاسبة ومساءلة المجالس التي ينتخبها الأفراد؛ فأنه لا بد من دراسة طبيعة التأثيرات التي يُمكن لها أن تُقيد من قدرة الأفراد على هذه المساءلة وبخاصة تلك المساءلة التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ أن أنواع المساءلة التقليدية (مثل الانتخابات) تؤدي دوراً في المساءلة ولكنه يعتبر دور بطيء خاصة في المجتمع الأردني وبسبب استحداث قانون جديد للجرائم الإلكترونية في الأردن فإن هذه المساءلة يُمكن لها أن تتأثر سلباً بمخرجات هذا القانون وبالتالي؛ فإن هذه الورقة تسعى إلى دراسة تأثير قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على المساءلة المجتمعية التي يقوم بها الأفراد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تجاه المجالس المختلفة مثل البرلمان والبلديات ومجالس المحافظات.

مفهوم المساءلة المجتمعية

يعكس الحكم الرشيد في إحدى مؤشراته مفهوم المساءلة، إذ تعتبر الكفاءة والمسؤولية والمساءلة والشفافية هي أحد أدوات ومؤشرات الحكم الرشيد (حمو، 2016). إذ أن المساءلة المجتمعية باعتبارها أحد مؤشرات الحكم الرشيد؛ فأنها تعكس مفهوماً إيجابياً ومقياساً يُمكن من خلاله معرفة توجهات الدولة ومقدرتها على تحقيق أهدافها المختلفة في جو يسوده الحكم الرشيد والديمقراطي. كما تعرّف المساءلة السياسية على أنها أحد أشكال المساءلة في الأنظمة الديمقراطية، وتقوم على إخضاع المسؤول السياسي للرقابة والمساءلة وتحمّل النتائج المترتبة على قراراته المختلفة.

ويعرّف البنك الدولي المساءلة المجتمعية على أنها الإجراءات التي يُمكن من خلالها للمواطنين من مسائلة السلطة (البنك الدولي، 2023). كما يُمكن تعريفها على أنها الأداة التي تُلزم السلطة على تحمل تبعات قراراتهم قي قضايا المواطنين الأساسية (مؤسسة رنين، 2018).وتعتبر المساءلة المجتمعية طريقة عمل تعترف بدور الأفراد وبحقهم كشركاء في سماع آرائهم حول مختلف القضايا.

كما يمكن تعريف المساءلة المجتمعية على أنها العملية التي يستشعر فيها الموظف أو المؤسسة بضرورة توفير المعلومات للآخرين عندما يطلبونها بحيث يكون لهم القدرة على التأثير في قرارات المؤسسات المختلفة(Eva. Heidbreader, 2007).

أهمية المساءلة المجتمعية

تعتبر المساءلة المجتمعية أحد أهم أدوات الإدارة الرشيدة والحكم الديمقراطي بجانب أدوات الرقابة التقليدية التي تتمثل في الانتخابات والرقابة التي تقوم بها بعض المؤسسات الحكومية على أعمال السلطة. إذ تعمل المساءلة المجتمعية على إرغام الحكومة على تطبيق سياسات مختلفة تتوائم مع المصلحة العامة للمجتمع. فالدولة الديمقراطية وبفضل وجود أدوات حقيقية للمساءلة المجتمعية تكون فيها السياسات العامة إلى حد كبير متوائمة ومتماشية مع حاجات الأفراد وتتناسب مع متطلباتهم المختلفة وهذا بفضل الرقابة المجتمعية التي يساهمون بها، وتُشير عملية المساءلة المجتمعية إلى مجموعة من العناصر والاستراتيجيات والآليات التي يتمكن خلالها المواطنين من التأثير على الإدارة العليا في الدولة من أجل تقديم إيضاحات والتأثير في قرارات الحكومة في تقديم مختلف الحاجات الأساسية والخدمات العامة للمواطنين. كما يمكن من خلالها الوقوف على أهمية قيام المؤسسات بتوضيح القرارات التي يتم اتخاذها تجاه المواطنين في سبيل توضيح أهمية مدى موائمة القرارات مع حاجات المواطنين وقدراتهم وتطلعاتهم. إذ أن المساءلة المجتمعية تأتي نتيجة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وكنتيجة طبيعية لهذه العلاقة وما تتطلبه من القدرة على التأثير في قرارات الحكومة المختلفة. كما أن هذه المساءلة من بين الأدوات التي يمكن من خلالها إخضاع عمل الحكومة والسلطة للمساءلة في القرارات التي تتخذها وهذا من شأنه أن يعمل على تحسين كفاءة الخدمات العامة التي يتم تقديمها للمواطنين.

بالإضافة إلى ذلك؛ فأن شعور السلطة بأن هناك رقابة مجتمعية قادرة على المساءلة يُساهم في الحد من إنتشار الفساد والمحسوبية، إذ يشعر المسؤول لأن هناك رقابة مجتمعية قادرة على الوصول إلى المعلومات وقادرة على تحقيق مساءلة حقيقية تُسهم بفضل ما لديها من معلومات إلى الحد من زياة نسب الفساد، ولأن توزيع الدخل والموارد بين المواطنين هو حاجة ملحّة؛ فإن وجود المساءلة المجتمعية يؤدي إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد المتاحة في الدولة لأن ذلك هو أحد أهم الغايات التي يسعى لها المجتمع وبوجود المساءلة المجتمعية فإن تحقيق ذلك هو أمر يسير.

وتعتبر المساءلة المجتمعية وما ينتج عنها من قرارات إيجابية فرصة لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، إذ يُمكن البناء على تلك الثقة بسبب وجود المساءلة المجتمعية وبالتالي فإن وجودها يُساهم بتعميق القدرة على وضع حلول للمشكلات المختلفة التي

يواجهها الأفراد، وبسبب وجود الثقة يمكن بسهولة التوصل لحلول لتلك المشكلات (واقع المساءلة المجتمعية في اليمن، 2018).

وتساهم المساءلة المجتمعية في الحد من التعسف باستخدام السلطة وبخاصة في الدول ذات النظم غير الديمقراطية والتي يحكمها الشخص الواحد إذ تتدهور أوضاع الدولة على نحو سيء عندما يتخذ شخص واحد القرارات داخل الدولة، إذ تمنع المؤسسات التابعة للدولة المواطنين من ممارسة حقهم في المساءلة المجتمعية وهذا يؤدي إلى تفرد السلطة بالقرارات (بعلوشه، 2020).

ويمكن القول أن المساءلة المجتمعية تعتمد بشكل كبير على فعالية المواطن في تفعيل هذه المساءلة. إذ تتعدى قضية المساءلة فكرة المشاركة في الإنتخابات والمشاركة في الأحزاب السياسية المختلفة، حيث أن للمواطن دوراً في تفعيل إمكانية التأثير في عملية صنع القرار والربط بين الدولة وهؤلاء المواطنين وصولاً إلى التأثير في قرارات الحكومة وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن المساءلة المجتمعية تؤدي دوراً في التكامل بين المؤسسات المختلفة داخل الدولة وبخاصة عندما يكون هناك ضعف في عمل بعض المؤسسات، بحيث يأتي دور المواطن في تفعيل المساءلة من أجل النهوض بقدرة هذه المؤسسات على تحقيق الأهداف المختلفة. وتتطلب عملية المساءلة المجتمعية خبرة وتحقيق موارد ووجود مهارات مختلفة للتأثير في عملية صنع القرار، إذ أن وفرة تلك العناصر يؤدي بالضرروة إلى القدرة على التأثير العميق والقوي في صناعة القرار خاصة أن هذه العناصر تتيح المناقشة والحوار مع مؤسسات الدولة المختلفة من أجل التأثير بشكل أكثر فعالية (حسن، 2015).

بعد أن أصبحت أهمية المساءلة المجتمعية واضحة مما تقدم، سينتقل تركيز الورقة إلى موضوع أهمية ممارسة المساءلة الاجتماعية عبر الوسائل الرقمية باختصار، بعد ذلك ستنتقل الورقة إلى دراسة القانون الجديد و بيان أثره على المساءلة الاجتماعية ككل.

أهمية المساءلة الاجتماعية عبر الوسائل الرقمية

يوصف العصر الحالي عادة بالعصر الرقمي و يعرفه البعض على أنه العصر الذي يمكن أن تنقل و تخزن به جميع أشكال المعلومة من نصوص و رسومات و صور ساكنة و متحركة بصورة رقمية بحيث تصبح هذه المعلومات هي المحور الذي يتحكم في السياسة و الاقتصاد و الحياة الاجتماعية (جبريل بن الحسن،2005). و لهذا العصر مجموعة من الخصائص أهمها

التدفق الهائل للمعلومات التي تتزايد بمعدلات كبيرة نتيجة للتطورات العلمية و التقنية و ظهور التخصصات الجديدة و تحول إنتاج المعلومات إلى شكل من أشكال الصناعة. و يختص هذا العصر أيضا بزيادة اعتماد الكثير من المؤسسات و المنظمات على المعلومات المنقولة رقميا في نشاطاتها و أعمالها. كما أن الاعتماد على استخدام الحواسيب في المجالات المتعددة أدى إلى ظهور نوع جديد من الخدمات مثل البريد الالكتروني و مواقع التواصل الاجتماعي.. و يتميز العصر الرقمي أيضا بتعدد الفئات التي تتعامل مع المعلومة الرقمية من فئة المنتجين لهذه المعلومة إلى ناشريها و مستخدميها الذين يتراوحون بين المستخدم العادي و المستخدم المختص كالصحفيين و المهنيين و الأكاديميين و غيرهم.

ومع هذه الخصائص تأتي الخاصية التي قد تكون أهمها على الإطلاق لغايات هذه الورقة و هي خاصية تنامي النشر الإلكتروني الذي قد يعرف على أنه إنتاج المعلومة و نقلها بالوسائط الرقمية من المؤلف أو الناشر إلى المستخدم النهائي، و هذه الوسائط الرقمية متنوعة و متعددة و هي تشمل وسائط التخزين المختلفة و مواقع الانترنت (ندى بن شمس،2017). تنبه الكثير من الباحثين إلى هذه الخاصية و أخذوا بدارسة أثرها على العملية على جوانب متعددة من بينها مجال المشاركة السياسية من جهة المترشح و الناخب. و قد تطرقت بعض الدراسات أيضا إلى أهمية النشر الإلكتروني في التأثير على بعض الأحداث بالغة الأهمية مثل أحداث الربيع العربي. ففي إحدى الدراسات التي أجريت في دولة البحرين عن أثر مواقع التواصل الاجتماعي على أحداث عام 2011 تمكنت الباحثة من التوصل إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت المصدر المفضل للشباب في استقاء المعلومات عن الأحداث، ولم يقف أثر النشر الإلكتروني هنا، فقد وجدت الباحثة أن النشر الإلكتروني قد أثر أثرا واضحا في تفاقم الأحداث و تسارع وتيرتها (بودلامة، 2016). و قد توصلت دراسة أخرى ركزت على دور النشر الإلكتروني بأحداث 30 يونيو في مصر إلى نتائج مشابهة (أبو زيد 2016).

مما سبق يظهر أن للنشر الإلكتروني قوة هائلة يمكن أن تؤثر على أحداث تاريخية بحجم أحداث الربيع العربي و بالتالي فإن أهميتها لممارسة المساءلة المجتمعية واضحة و يمكن تلخيصها بالنقاط التالية (أبو شدان 2015) :

1. يساهم النشر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة الاستجابة للأحداث السياسية و سهولة الحشد الجماهيري.
2. مواقع التواصل الاجتماعي تعد من أسرع طرق الحصول على المعلومات و هي المصدر المفضل لأغلب المعنيين و خصوصا الشباب.
3. توفر مصادر التواصل الاجتماعي مجالا واسعا لممارسة حرية الرأي والتعبير.

4. تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي السياسي و تدعيم المشاركة السياسية.

إن القدرة الكبيرة على التأثير الذي تتمتع بها مواقع التواصل الاجتماعي هي ما أدى إلى انتباه الجهات الإدارية في الكثير من دول العالم إلى ضرورة تقنينها و تنظيمها و تتخذ الجهود المبذولة بهذا الاتجاه أشكال متعددة فقد عمدت الكثير من الدول إلى تجريم بعض الممارسات التي يقوم بها مستخدموا مواقع التواصل الاجتماعي و هناك أيضا المجهودات الدولية التي تهدف إلى التعاون في تنظيم مواقع التواصل الاجتماعي بما يمنع إساءة استخدامها.

لقيت جهود التنظيم و التقنين ردود فعل متفاوتة من المستخدمين فقد رحب الأغلب بالإجراءات التنظيمية المتجهة إلى منع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المواد الإباحية للقصر و الحد من تجنيد الشباب في المنظمات الإرهابية و استخدام الوسائل الرقمية في الجريمة المنظمة. بالمقابل، فقد رأى البعض أن تقنين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى تعسف الدول مما يحد من قدرة الأفراد على الاستفادة من التأثير الكبير الذي تتمتع به هذه المواقع في المسائلة المجتمعية. لم تخرج ردود الفعل باتجاه قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لسنة 2023 عما هو مألوف فقد لقي القانون ردة فعل مشابهه لغيره من الإجراءات التي اتخذت حول العالم و الملخصة أعلاه. الجزء التالي من الورقة يركز على مواد القانون التي شكلت مصدر قلق للناشطين الحقوقيين و الصحفيين و الأفراد العاديين على حد السواء نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها هذا القانون.

قانون الجرائم الإلكترونية الجديد

بداية يجب الإشارة إلى أن هذا القانون ليس القانون الوحيد المعني بتجريم أفعال قد ترتكب عبر الوسائل الرقمية فهناك غيره من القوانين مثل قانون العقوبات.. كما أنه ليس القانون الأول المعني بتجريم هذه الأفعال فقد سبقه قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015 إلا أن هذا القانون هو القانون الساري و الواجب التطبيق و لذلك فهو محط اهتمام هذه الورقة. على الرغم من ذلك، فلا مجال لدراسة أثر هذا القانون دون مقارنته بالقانون الذي سبقة على الأقل لبيان أوجه اللقاء و الاختلاف و هذا ما هو مشروح أدناه.

الفرق بين القانون الجديد والقانون القديم

يتشابه القانونين بتجريم الكثير من الأفعال المتعلقة بقرصنة المواقع و اتلاف بياناتها و الحصول دون تصريح على معلومات مالية أو مصرفية و الدخول إلى مواقع غير مسموحة للعامة و الأعمال الإباحية و الاستغلال الجنسي على الرغم من تشدد القانون الجديد بالعقوبات إن هذه الأفعال ليست محل اهتمام هذه الورقة لذلك فلن يتم التركيز عليها و سينصرف اهتمام الورقة إلى المواد التي قد تؤثر على قدرة الأفراد على ممارسة المسائلة المجتمعية.

بالنسبة للفروق فأول ما يمكن ملاحظته هو الفرق من ناحية عدد المواد فالقانون القديم يتكون من 18 مادة بينما يتكون الجديد من 41 و هذا يعكس التوسع في موضوعات القانون، أما الفرق الثاني فيكمن في المادة الثانية من القانون و التي تكون مخصصة بالعادة لتعريف بعض المصطلحات و العبارات فقد احتوى القانون القديم على سبعة تعريفات فقط فيما احتوى القانون الجديد على ثلاثة عشر تعريفا أهمها تعريف منصة التواصل الاجتماعي و التي عرفت على أنها: كل مساحة إلكترونية تتيح للمستخدمين إنشاء حساب أو صفحة أو مجموعة أو قناة أو ما يماثلها يقوم المستخدم من خلالها بنشر أو إرسال أو استقبال الصور أو الفيديوهات أو التعليقات أو الكتابة أو الأرقام أو الرموز أو التسجيلات الصوتية. و احتوت المادة أيضا على تعريف للعنوان البروتوكولي و الذي عرف على أنه معرف رقمي يتم تعيينه لكل وسيلة تقنية معلومات لأغراض الاتصال في شبكة معلومات.

أما الفرق الأهم بالنسبة لهذه الورقة فيكمن في التوسع في تجريم الأفعال التي يمكن ممارستها عبر الوسائل الرقمية و التي قد تنطوي على عرقلة حق الأفراد في المساءلة

المجتمعية فقد تضمن القانون القديم مادة واحدة فقط من هذا النوع وهي المادة رقم 11 و التي تنص على ما يلي: « يعاقب كل من قام قصدا بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية او الموقع الالكتروني او اي نظام معلومات تنطوي على ذم او قدح او تحقير اي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) الفي دينار». أما القانون الجديد فقد تضمن ستة مواد من هذا النوع هي المواد12،15،16،17،20،24 . و تاليا تفصيل ذلك بحسب ترتيب المواد.

المادة 12: إن من أهم ما يميز مواقع التواصل الاجتماعي هو إمكانية التعبير عن الرأي بنوع من الخصوصية، فيمكن للأفراد التعبير عن آرائهم و أفكارهم دون الإفصاح عن أسمائهم و هوياتهم الحقيقية مما يمنح المعبر حرية أكبر في التعبير. تجرم المادة 12 من القانون الجديد استخدام البرامج التي تغير العنوان البروتوكولي- المعرف أعلاه- و هو ما يعمد إليه الكثير من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي حرصا منهم على خصوصيتهم من جهة أو حتى على سلامتهم من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التجريم المذكور بالنص مرتبط فقط بأن يتم التلاعب بالعنوان بقصد ارتكاب جريمة إلا أنه- و كما يظهر هذا الجزء من الورقة- فإن القانون يحتوي على نصوص قد يساء استعمالها فتجرم أفعالا الأصل أن لا تجرم.

المادة15: تنص المادة على معاقبة كل من قام قصدا بإرسال أو اعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو الموقع الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي تنطوي على أخبار كاذبة تستهدف الأمن الوطني والسلم المجتمعي أو ذم او قدح او تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف دينار ولا تزيد على (20000) عشرين ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. هذه المادة مهمة لموضوع هذه الورقة من نقطتين: الأولى منهما هي مسألة الذم و القدح و التحقير عبر الوسائل المذكورة أعلاه و هي مسألة يغطيها الفقه القانون و الاجتهاد القضائي من ناحية تعريف جميع هذه الأفعال بشكل كاف لعدم إساءة استخدام المادة إلا أن القانون أجاز للنيابة العامة ملاحقة الأفراد عن هذه الأفعال دون الحاجة إلى تقديم شكوى أو ادعاء بالحق الشخصي و هذه نقطة حديثة بالقانون تزيل قيدا عن النيابة العامة كان غالبا في مصلحة من يمكن ملاحقتهم و هذه محل انتقاد جانب من القانونيين. أما النقطة الثانية فهي نشر المعلومات الكاذبة التي تستهدف الأمن الوطني و السلم المجتمعي. إن هذه النقطة و إن كانت تبدو على ظاهرها عادلة و ملبية

لأهداف نبيلة، إلا أنها قد تعرض حسني النية إلى إجراءات الأصل أن لا يخضعوا لها في حال نشر أحدهم لخبر ظنا منه أنه صحيح و يتضح فيما بعد عدم صحته.

المادة 16: تنص المادة على أن يعاقب كل من أشاع أو عزا أو نسب قصدا دون وجه حق إلى أحد الأشخاص أو ساهم في ذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو الموقع الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي أفعالا من شأنها اغتيال شخصيته بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف دينار ولا تزيد على (20000) عشرين ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. و مشكلة هذه المادة الواضحة من مجرد قراءتها هي عدم وجود تعريف محدد في القانون لاغتيال الشخصية و على الرغم من ورود هذا المصطلح في أكثر من تشريع حتى الآن، إلا أنه لا اتفاق على تعريف فقهي أو قضائي له و لعله قد كان على المشرع تجنب استخدام هذا المصطلح و استبداله بالمصطلحات المعرفة قانونا و قضاءً و فقهًا لتجنب إساءة استعمال النص.

المادة 17: تنص المادة على أن يعاقب كل من قام قصدا باستخدام الشبكة المعلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو موقع الكتروني أو منصة تواصل اجتماعي لنشر ما من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو تستهدف السلم المجتمعي أو الحض على الكراهية او الدعوة إلى العنف أو تبريره أو ازدراء الأديان بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف دينار ولا تزيد على (20000) عشرين ألف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. و مشكلة النص مشابهة لمشكلة النص السابق و هي عدم وجود التعريفات القانونية ولا القضائية أو الفقهية للمصطلحات المذكورة أعلاه مما يتيح المجال لإساءة استعمال النص.

المادة 20/أ: تنص المادة على أن يعاقب بناء على الشكوى بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (20000) عشرين ألف دينار ولا تزيد على (40000) أربعين ألف دينار كل من استخدم شبكة معلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو موقعا الكترونيا أو منصة تواصل اجتماعي لنشر تسجيل أو صورة أو فيديو لما يحرص الشخص على صونه وعدم اظهاره أو كتمانه عن العامة بقصد التشهير أو الإساءة أو الحصول على أية منفعة من جراء ذلك وإن كان قد حصل على تلك الصور أو التسجيلات أو الفيديوهات بصورة مشروعة. إن ما يحد من مشاكل النص هو ربط الملاحقة بالشكوى و هذا قيد قانوني يحد من إساءة استعمال النص كما سلف. إلا أنه، مجددا، لا يوجد تعريف دقيق لمصطلح «ما يحرص الشخص على صونه و عدم إظهاره أو كتمانه عن العامة».

المادة 24: تنص المادة على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف دينار ولا تزيد على (25000) خمسة وعشرين ألف دينار كل شخص من غير المصرح له أن ينشر باستخدام شبكة معلوماتية أو تقنية المعلومات أو نظام المعلومات أو موقع الكتروني أو منصة تواصل اجتماعي أو بأي وسيلة نشر الكترونية أخرى أسماء الأشخاص الذين يتولون تنفيذ أحكام القانون أو صورهم أو معلومات أو أخباراً عنهم، إذا كان من شأن نشر ذلك الإساءة إليهم أو تعريض حياتهم للخطر أو إذا كانت التشريعات التي تحكم عملهم تحظر ذلك. و المشكلة هنا في مفهوم الإساءة التي قد تنتج عن نشر مثل هذه المعلومات و هو غير محدد بالقانون ولا تعريف فقهي أو قضائي له.

مما سبق، يمكن التوصل إلى أن نصوص القانون قابلة لإساءة الاستعمال بطريقة تحد من قدرة أفراد المجتمع على ممارسة المساءلة المجتمعية عبر النشر الإلكتروني على الانترنت عموما و على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا. لكن، لا بد من ذكر أن الجهاز القضائي في الأردن هو من الأجهزة المشهود لها في المنطقة و العالم و أن عدالته ليست محل شك. و بالتالي فإن الخوف من إساءة استعمال النص لا يقصد به أن يحكم القضاء بغير القانون و إنما بأن يعرض الأفراد لإجراءات تضييق عليهم و تحد من حريتهم من لحظة الاتهام و حتى صدور الحكم القضائي الذي لا يشك باتفاقه مع القانون.

الخاتمة و التوصيات

تهتم هذه الورقة بأثر قانون الجرائم الإلكترونية الجديد على قدرة الأفراد على القيام بالمساءلة المجتمعية عبر النشر على الانترنت عموما و على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا، بدأت الورقة من بحث معنى المساءلة المجتمعية و دراسة أهميتها ثم انتقلت إلى أهمية مواصل التواصل الاجتماعي في تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في المساءلة بعد ذلك انتقلت الورقة إلى استعراض النصوص الجدلية في القانون الجديد و مناقشة المشكلات التي قد تسمح بإساءة استعمال هذه النصوص.

توصلت الورقة إلى التوصيات التالية:

1. إن أهمية المساءلة المجتمعية واضحة و جلية و مثبته و بالتالي يجب اتخاذ كل إجراء من شأنه التشجيع عليها و تمكين الأفراد من ممارستها.
2. إن الانترنت و مواقع التواصل الاجتماعي هي من أهم الوسائل التي يستخدمها الأفراد لممارسة هذه المساءلة و بالتالي فإن لهم الحق في استعمال هذه الوسيلة بحرية و أمان.
3. يحتوي القانون الجديد على مصطلحات فضفاضة و ينقصه تعريف الكثير من المصطلحات و من شأن هذا السماح بإساءة استعمال النصوص للحد من قدرة الأفراد على ممارسة المساءلة.
4. يحتوي القانون على عقوبات جسيمة جدا و غير متناسبة مع الأفعال المجرمة و هذا يتعارض مع العدالة ولا بد من إعادة النظر فيه.

المراجع

1. بعلوشة، وائل. (2020). «المسائلة المجتمعية أداة للفهم المشترك». مؤسسة أمان. https://www.aman-palestine.org/media-center/13112.html
2. البنك الدولي، 2023
3. حسن، عبدالقادر. (2015). «المساءلة المجتمعية كمدخل لمكافحة الفساد: دراسة حالة الهند». مجلة البحوث الإدارية. مجلد 33، العدد 1 ، 222-281
4. حمو، عبدالقادر. (2016). «المسائلة المجتمعية والحكم الرشيد». مجلة البحوث الإدارية. العدد 30، ص 215-233
5. دليل المسائلة المجتمعية في اليمن، (2018). مؤسسة رنين، https:// %84%D9%D8%A7%D9%/07/socialaccountabilityye.org/wp-content/uploads/2021 85%D8%84%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9 pdf.2019-6-24-8A%D8%A9%85%D8%B9%D9%%AC%D8%AA%D9
6. واقع المسائلة المجتمعية في اليمن، 2018، مؤسسة رنين، https:// D8%AF%D8%B1%D8%%/02/socialaccountabilityye.org/wp-content/uploads/2022 84%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%A7%D8%B3%D8%A9-%D9 pdf.1-84%D8%A9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%
7. Heidbreader, Eva. (2007). «Civil Society Participation in EU Governance». Living Review in European Governance. (7): 2
8. https://www.europeangovernance-livingreviews.org/Articles/lreg-20122-/download/lreg-20122-Color.pdf

نحن نشارك
لتنمية المجتمع المدني

We Participate for Civil Society Development نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني

+962 79 8266 195
info@weparticipate.org
weparticipate.org
Participate.We
@We_Participate1
we_participate1
We Participate Center for Civil Society Development